

العيون تتركز على اليونان.. واليورو يسيطر على قمة مجموعة العشرين



براون: قمة مجموعة العشرين آخر فرصة لإنقاذ الاقتصاد العالمي

لندن - كونا: حذر رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون من أن فشل قادة دول مجموعة العشرين في الاتفاق على خطط إنقاذ حقيقية لأزمة منطقة اليورو خلال اجتماعهم المقرر في المكسيك الاثنين المقبل سيؤدي إلى تعثر مزيد من الدول الأوروبية وستكون من ضمنها إيطاليا وفرنسا.

وقال براون في مقال نشرته الصحف البريطانية أمس ان البيانات «الفارغة» التي عادة ما تنتهي إليها اجتماعات قادة دول مجموعة العشرين لن تجدي نفعاً هذه المرة بالنظر إلى حجم الأزمة المالية التي باتت تهدد اقتصادات دول خارج أوروبا كالولايات المتحدة الأميركية والصين.

وأكد ضرورة أن يتوصل اجتماع المكسيك إلى اتفاق دولي عملي يسمح بمواجهة فعالية للأزمة التي تعصف بمنطقة العملة الأوروبية الموحدة (يورو) محذراً من أن «قمة» المكسيك ستكون آخر فرصة لتدارك الأمور قبل أن تضطر دول أوروبية أخرى على غرار إيطاليا وحتى فرنسا إلى طلب مساعدات دولية مثل إسبانيا وإيرلندا».

وأضاف أن الدول التي تلقت مساعدات مالية كإسبانيا مؤخراً ستكون بحاجة إلى المزيد من المساعدات في ظل تعمق الأزمة وتراجع النمو الاقتصادي في مستويات خطيرة، موضحاً أن سقوط منطقة اليورو في هذه الدوامة سيؤدي حتماً إلى إضعاف الاقتصاد الألماني ودفع البنوك الألمانية إلى طلب مساعدات مالية أيضاً.

وقال براون الذي كان وزيراً للخزانة في الفترة ما بين عامي 1997 و2007 قادة الدول الأوروبية إلى منع البنك الأوروبي المركزي مزيداً من الصلاحيات لمواجهة الأزمة المالية الراهنة والشرح في إعادة صياغة النظام الضريبي والمصري الموحد علاوة على إعادة ترتيب هيكلية البنوك الأوروبية وتقليص حجم بعضها.

وأعرب عن اعتقاده بأن المائة مليار يورو التي تلقتها البنوك الإسبانية لن تكون كافية لإخراج مدريد من أزمتها وذلك بالنظر إلى حجم ديون البنوك الإسبانية التي تبلغ في الواقع ألفي مليار يورو، لافتاً إلى أن الديون الأوروبية التي تبلغ 24 تريليون يورو ستكون بحاجة إلى قرارات حاسمة ومؤسسات قادرة على إيجاد الحلول على غرار البنك الأوروبي المركزي.

العالمي لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومتوازن ومستدام وتطبيق تعهدات مجموعة الدول العشرين بشأن إصلاح السوق المالية.

وأضاف البيان أن القادة اتفقوا على الحاجة إلى مواصلة الخطوات الضرورية لتأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي ودعم النمو، مشيراً إلى هذه الموضوعات ستفرض نفسها على اجتماعات مجموعة العشرين والقمة الأوروبية المنتظرة يومي 28 و29 يونيو الجاري.

في الوقت نفسه قال معهد التمويل الدولي وهو منظمة تمثل البنوك والمؤسسات المالية الدولية إن قمة المكسيك يمكن أن تكون أهمية قمة منذ تأسيس مجموعة العشرين التي ظهرت عام 2008 ودعا المعهد المجتمع الدولي

وعدم ضرورة أن يتوصل اجتماع المكسيك إلى اتفاق دولي عملي يسمح بمواجهة فعالية للأزمة التي تعصف بمنطقة العملة الأوروبية الموحدة (يورو) محذراً من أن «قمة» المكسيك ستكون آخر فرصة لتدارك الأمور قبل أن تضطر دول أوروبية أخرى على غرار إيطاليا وحتى فرنسا إلى طلب مساعدات دولية مثل إسبانيا وإيرلندا».

وأضاف أن الدول التي تلقت مساعدات مالية كإسبانيا مؤخراً ستكون بحاجة إلى المزيد من المساعدات في ظل تعمق الأزمة وتراجع النمو الاقتصادي في مستويات خطيرة، موضحاً أن سقوط منطقة اليورو في هذه الدوامة سيؤدي حتماً إلى إضعاف الاقتصاد الألماني ودفع البنوك الألمانية إلى طلب مساعدات مالية أيضاً.

وقال براون الذي كان وزيراً للخزانة في الفترة ما بين عامي 1997 و2007 قادة الدول الأوروبية إلى منع البنك الأوروبي المركزي مزيداً من الصلاحيات لمواجهة الأزمة المالية الراهنة والشرح في إعادة صياغة النظام الضريبي والمصري الموحد علاوة على إعادة ترتيب هيكلية البنوك الأوروبية وتقليص حجم بعضها.

وأعرب عن اعتقاده بأن المائة مليار يورو التي تلقتها البنوك الإسبانية لن تكون كافية لإخراج مدريد من أزمتها وذلك بالنظر إلى حجم ديون البنوك الإسبانية التي تبلغ في الواقع ألفي مليار يورو، لافتاً إلى أن الديون الأوروبية التي تبلغ 24 تريليون يورو ستكون بحاجة إلى قرارات حاسمة ومؤسسات قادرة على إيجاد الحلول على غرار البنك الأوروبي المركزي.

إنه «من المحتمل أن يمضي القادة (في قمة مجموعة العشرين) وقتاً أطول مما يجب للحديث عن حالة الاقتصاد العالمي وبخاصة عما يجري في منطقة اليورو، ولكن يجب الاهتمام أيضاً بالبحث عما يمكن أن تفعله باقي مناطق العالم لكي تكون داعمة في حل هذا الموقف وتعزيز الطلب الاستهلاكي من أجل المساعدة في التآكل من استمرار التعافي».

يأتي ذلك فيما قالت الحكومة البريطانية إن قادة الاتحاد الأوروبي تعهدوا اليوم الجمعة بضمان وجود «تنسيق فعال» للجهود المبذولة لتأمين استقرار ودعم النمو الاقتصادي.

جاء التعهد في أعقاب مؤتمر عقده القادة بتقنية الدوائر التلفزيونية المغلقة «فيديو كونفرانس» لبحث أزمة منطقة اليورو قبيل قمة مجموعة العشرين الأسبوع القادم في المكسيك والانتخابات اليونانية غداً.

شارك في القمة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ورئيس الوزراء الإيطالي مارينو مونتي ورئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو ورئيس المجلس الأوروبي هيرفان فان رومبوي.

وقال بيان صادر عن الحكومة البريطانية إن أولويات الاتحاد الأوروبي للاجتماع المقبل تشمل ضمان تنسيق فعال على المستوى



مواطنان يونانيان يتحققان من كشوف أسماء الناخبين

وأضاف أن «الخطة لن تشمل فقط إجراءات مواجهة وحل الأزمة الأوروبية وهي مؤقتة في كل الأحوال وإنما ستتضمن أيضاً إجراءات ملموسة للسياسة العامة في المجالات الرئيسية مثل السياسات النقدية والمالية والتمويلية». يأتي ذلك فيما وصف الرئيس الأميركي باراك أوباما الأزمة الأوروبية بأنها أساسية، حيث أمضى وقتاً طويلاً في المحادثات مع قادة أوروبيين خلال الأيام الأخيرة. كما قال البنك الدولي إن حدوث أزمة مالية عالمية «سيناريو محتمل».

من ناحيته قال مايكل فرومان مستشار البيت الأبيض الأميركي للشؤون الاقتصادية الدولية في وقت سابق من الشهر الجاري

لمجموعة الدول العشرين الكبرى التي تضم أكبر اقتصادات في العالم والإقصادات الصاعدة. وكانت الرئاسة المسيحية الدورية لمجموعة العشرين قد جعلت الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النظام المالي الدولي وإصلاح الهيكل المالي الدولي والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي صديق البيئة على رأس أولويات القمة المقبلة. وقال الرئيس المكسيكي فيليب كالديرون للصحافيين في مدينة مكسيكو سيتي إن الأزمة المالية الأوروبية تؤثر على اقتصاد العالم كله ولهذا السبب فإن المكسيك كرئيس لمجموعة العشرين سوف تطلب القمم المقبلة بتبني خطة عمل تكاملية طويلة المدى.

وأضاف أن «الخطة لن تشمل فقط إجراءات مواجهة وحل الأزمة الأوروبية وهي مؤقتة في كل الأحوال وإنما ستتضمن أيضاً إجراءات ملموسة للسياسة العامة في المجالات الرئيسية مثل السياسات النقدية والمالية والتمويلية».

يأتي ذلك في الوقت الذي تتفق فيه أوروبا على حافة الهاوية بانتظار لنتيجة الانتخابات المقررة في اليونان الأحد المقبل والتي قد تحدد على نطاق واسع مستقبل اليونان في منطقة اليورو.

وقد تراجع سعر الفائدة على السندات الإسبانية التي تبلغ مدتها 10 سنوات إلى 6,92% بعد وصوله أمس إلى 7% وهو المستوى الذي كان قد دفع اليونان وإيرلندا والبرتغال إلى طلب قروض إنقاذ دولية.

الصين ترحب بحكم منظمة التجارة العالمية بشأن نزاع الصلب مع أميركا

للدعم الحكومي والكشف عن الإعانات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.. وكانت الصين قد فرضت الرسوم التعويضية والرسوم لمكافحة الإغراق على منتجات الصلب الأميركية في إبريل عام 2010، وتم فرض هذه الرسوم العقابية بعد أن اشتكى منتج الصلب المحليون، بخاصة في ذلك مجموعة (باوستيل) ومجموعة (وهان) للحديد والصلب، من واردات الولايات المتحدة.

يكن - أ.ش.أ: رحبت الصين أمس بقرار منظمة التجارة العالمية للحكم لصالحها بشأن الرسوم التي تفرضها الصين على صادرات الصلب الأميركية.

وقال البيان الصادر عن وزارة التجارة الصينية إن لجنة منظمة التجارة العالمية أيدت الموقف الصيني وحكمت بأن تدابير العلاج التجاري الصينية متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية في بعض المجالات، مثل منهجية الحساب

صناعة التكافل الإسلامي تشهد نمواً كبيراً

ارتفع حجم أقساط التكافل الإسلامي العالمية بنسبة 19% لتصل إلى 8,3 مليارات دولار عام 2010، بينما بلغت مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي من حجم هذه الأقساط 5,68 مليارات دولار، ووصلت مساهمة جنوب شرق آسيا إلى ملياري دولار. وقال مدير التأمين بشركة آرست أند يونغ ماليزيا براندون بروس بمؤتمر التكافل العالمي: قمة قادة آسيا 2012، الذي افتتح اليوم بكوالمبور، إنه عام 2010 تباطأ النمو بدول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 16% عقب أن بلغ معدل النمو السنوي المركب 41% خلال الفترة من 2005 إلى 2009.

ولانتزال السعودية أكبر سوق للتكافل إلى حد كبير، بحجم أقساط يبلغ 4,3 مليارات دولار أو 51,8% من حجم هذه الصناعة. وأضاف بروس أن ماليزيا حققت نمواً بنسبة 24% لتصل مساهماتها إلى 1,4 مليار دولار.

وفي ظل اتجاهات النمو الحالية، وإضافة أسواق جديدة مثل اندونيسيا وبنغلاديش، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الأقساط إلى 12 مليار دولار بحلول عام 2012. وقال بروس أن المنافسة القوية واللوائح الجديدة ونقص الخبرة في صناعة التكافل تمثل المخاطر الرئيسية التي تواجه أسواق التكافل بدول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا، وعلى جانب المؤتمر، قال ديفيد مالكين المدير التنفيذي لمؤتمر التكافل العالمي عن صناعة التكافل العالمية شهدت نمواً هائلاً خلال العقد الماضي، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي السائد. ولقت إلى أن جنوب شرق آسيا، ولاسيما ماليزيا، لعبت دور مركز العصب لهذه الصناعة الحيوية. ووفق تقرير صدر مؤخراً عن بنك نيجاريا - ماليزيا، شهدت صناعة التكافل معدل نمو مركب بنسبة 27% من حيث الأقساط الصافية بين عامي 2005 و2010. وبالنظر للنسوق الكبيرة غير المستغلة التي لاتزال قائمة حتى اليوم، تستعد صناعة التكافل بماليزيا لتحقيق الاستفادة خلال السنوات المقبلة على خلفية الطلب المتزايد على هذه الصناعة. وبالمثل، بدأت الأسواق الرئيسية الأخرى بجنوب شرق آسيا مثل اندونيسيا وبروناي في الصعود باعتبارها من بين أسواق التكافل المهمة.

الأزمة المالية تبقى الإيطاليين بمنازلتهم وتحرمهم من الإجازات

روما - يو.بي.أي: ارتفعت نسبة الإيطاليين الذين لم يأخذوا إجازاتهم السنوية بنسبة 13% بين 2010 - 2012. ونقلت وكالة «كي» الإيطالية عن منظمة «كوفيسبرنتي أس بلبيو جي» التجارية - إن 33,33 مليون إيطالي سيبأخذون إجازات صيفية هذا العام في انخفاض عن 39 مليوناً قبل سنتين أي بتراجع نسبته 13%. وقالت المنظمة إن معدل الإجازة هذه السنة سيكون 12 يوماً وبكلفة وسطية تبلغ 906 يورو.

صندوق النقد يتوقع أوقاً بالغة الصعوبة لاقتصاد إسبانيا

مدير - د.ب.أ: تراجعت ضغوط الأسواق المالية أول من أمس على كل من إسبانيا وإيطاليا عضوي منطقة اليورو في الوقت الذي تخشى فيه الأسواق من أن يؤدي ارتفاع سعر العائد على سندات الدولتين إلى طلب الدولتين مساعدات مالية خارجية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تتفق فيه أوروبا على حافة الهاوية بانتظار لنتيجة الانتخابات المقررة في اليونان الأحد المقبل والتي قد تحدد على نطاق واسع مستقبل اليونان في منطقة اليورو.

وقد تراجع سعر الفائدة على السندات الإسبانية التي تبلغ مدتها 10 سنوات إلى 6,92% بعد وصوله أمس إلى 7% وهو المستوى الذي كان قد دفع اليونان وإيرلندا والبرتغال إلى طلب قروض إنقاذ دولية.

مدير - د.ب.أ: تراجعت ضغوط الأسواق المالية أول من أمس على كل من إسبانيا وإيطاليا عضوي منطقة اليورو في الوقت الذي تخشى فيه الأسواق من أن يؤدي ارتفاع سعر العائد على سندات الدولتين إلى طلب الدولتين مساعدات مالية خارجية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تتفق فيه أوروبا على حافة الهاوية بانتظار لنتيجة الانتخابات المقررة في اليونان الأحد المقبل والتي قد تحدد على نطاق واسع مستقبل اليونان في منطقة اليورو.

وقد تراجع سعر الفائدة على السندات الإسبانية التي تبلغ مدتها 10 سنوات إلى 6,92% بعد وصوله أمس إلى 7% وهو المستوى الذي كان قد دفع اليونان وإيرلندا والبرتغال إلى طلب قروض إنقاذ دولية.

أبوظبي تصدر مدن العالم بنمو إنفاق الزائرين في 2012 بـ 2,6 مليار دولار

أظهرت نتائج المؤشر السنوي للمدن العالمية المقصودة، الخاص بشركة «ماستركارد» العالمية، أن مدينة أبوظبي تصدر مدن العالم بنمو إنفاق حجج إنفاق زائريها من الخارج، إذ ستحقق زيادة متوقعة تصل إلى 20,7%، العام الحالي، ليصل معدل الإنفاق إلى 2,6 مليار دولار (9,5 مليارات درهم).

وتوقع المؤشر نمواً في أعداد الزائرين القادمين إلى المدن الـ 10 الأولى بنسبة 7,2%، وفي حجم إنفاق الزائرين في الخارج بنسبة 10,4%، وفي المعدل الوسطي للإنفاق في كل زيارة بنسبة 3%، مشيراً إلى أن الزوار القادمين من المدن الأربع الأخرى، التي تلي في دبي، التي تعد أيضاً مدينة سريعة النمو ضمن وجهات العشر الأولى في المنطقة.

«ماستركارد»، يوا هيدريك وونغ، إن «دبي وأبوظبي استطاعتا أن تبرزاً مجدداً وجهتين جويتين مفضولتين إقليمياً وعالمياً»، عازياً تدفق الزوار إليهما إلى عوامل عدة، من بينها سهولة ممارسة الأعمال، والعروض المذهلة للخدمات والترفيه والتسوق والمعامل السهلة.

وقال رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «ماستركارد» العالمية، راغو مالهوترا، إن «أبوظبي حلت رابعة كأسرع وجهة مقصودة نمواً من حيث أعداد الزائرين، بنمو متوقع يصل إلى 17,9% في عام 2012 لتتجاوز نيويورك باكثر من ثلاث مرات ونصف المرة، وتتفوق على مدن، مثل إسطنبول وسنغافورة وتورونتو، أي بزيادة

مقارنة بنتائج عام 2011».

وأضاف أن «لندن وباريس وميونخ وفرانكفورت والكويت، جاءت على رأس قائمة المدن التي يأتي منها أكبر عدد من الزائرين إلى دبي، وتحتل لندن رأس هذه القائمة مصدراً لزائري دبي، إذ يتوقع أن يحصل عدد المقبلين منها إلى دبي إلى 803 آلاف زائر عام 2012».

وأضاف مالهوترا أن «الزوار القادمين من لندن هم الأعلى نسبة من حيث الإنفاق في دبي، إذ يبلغ معدل إنفاق زائر واحد في كل زيارة 1495 دولاراً، مقارنة بمتوسط إنفاق لا يزيد على 900 دولار للزوار القادمين من المدن الأربعة الأخرى، التي تلي لندن من حيث الترتيب، فيما سجل عدد الزوار القادمين من ميونخ وفرانكفورت وباريس معدلات نمو بلغت نسبتها 29,5%، و22,1%، و20,2% على التوالي».

ويتم تجميع «مؤشر ماستركارد للمدن العالمية المقصودة»، باستخدام التعدادات عن الرحلات الجوية العالمية والطاقة الاستيعابية لهذه الرحلات، إضافة إلى «جداول بيانات الأمم المتحدة»، في «قسم السفريات»، الذي يوضح تقديرات سنوية عن مستوى الإنفاق بين الغميين، وهم مسافرون في الخارج (ولا يشمل ذلك ضمن تذكرة الطائرة المدفوعة في البلد الأم).

يشار إلى أن لندن احتلت مركز الصدارة على مستوى العالم، كأفضل مدينة مقصودة للعام الثاني على التوالي، ويتوقع أن يصل عدد القادمين إليها إلى 16,9 مليون مسافر عام 2012.

مع، والآن فإن كل ما حدث يؤخر بدء عودة الاستثمار الاجنبي الحقيقي للبلاد، ولا يرى بيل وغيره من المستثمرين حافزاً بذكر للاستثمار في مصر. وإذا ما نحينا السياسة فإن المستثمرين يشعرون بالانزعاج لتباطؤ الاقتصاد على النقيض من النمو السنوي الذي بلغ في المتوسط 6% في سنوات ما قبل أزمة انهيار حبل ليمان براندنر. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 2% فحسب.

وتراجع الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العشر عما كان عليه قبل عام حسبما أظهرت بيانات حديثة. وبالنسبة للمستثمرين في الأسهم والسندات فإن قدرًا كبيرًا من الخوف يرتبط بالعملة. فسأق العملات الأجلة تتوقع تخفيضًا بنسبة 30% في قيمة الجنيه المصري خلال السنة المقبلة مع بلوغ الاحتياطيات أدنى مستوى ممكن لها.

وباستعداد الذهب تزيد الاحتياطيات الآن قليلاً على 12 مليار دولار أي ما يعطي الوردات لفترة ثلاثة أشهر فحسب. ورغم أن دولاً خليجية عرضت بعض المساعدات بما فيها قيام الملكة العربية السعودية بإيداع مليار دولار لدى البنك المركزي فإن المستثمرين يقولون إن أثر هذا الدعم قد يكون مؤقتاً.

وقال ريتشارد فوكس رئيس قسم تحليلات الديون السيادية في فيتش للشرك الأوسط وأفريقيا «أيا كانت النتيجة النهائية للاحداث يترجى فإن العملية السياسية وعملية وضع السياسات تقدمت مما في التطبيق المحتمل لإصلاحات الاقتصاد الكلي الشاملة والإصلاحات الهيكلية الضرورية لدفع الانتعاش وتخفيف الضغوط التمويلية».

لكن أغلب الأجانب خرجوا بالفعل من السوق المصرية. ويقدر صليبي أن ما يملكه غير المقيمين من أذون الخزانة المحلية انخفض إلى 300 مليون دولار من أكثر من عشرة مليارات في ديسمبر عام 2010 كما أن يقدر انكشاف الأجانب بصفة عامة في سوق الأسهم بمبلغ ثلاثة مليارات دولار. ومن الغريب أن الأسهم المصرية كان أداءها متافقاً هذا العام إلا أن من يعتقد أن جانباً كبيراً من المكاسب التي تحققت وبلغت 20% يرجع إلى المستثمرين المحليين.

ويقول أوليفر بيل مدير المحافظ لدى تي راو برايس إنه لم يمتلك أي أسهم مصرية منذ بداية عام 2011. ويقول «كان الناس يأملون أن تسفر الانتخابات الرئاسية بعض النظر عن يفوز فيها عن زعيم يستطيع صندوق النقد الدولي أن يتحدث

الدولي وإبعاد المستثمرين الأجانب وضعف حركة السياحة. وفي الوقت نفسه تضخم العجز في ميزان المدفوعات المصري إلى 11 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2011-2012 أي أكثر من مثلي مستوياته في العام الماضي.

وقال جان ميشيل صليبي خبير اقتصاد الشرق الأوسط لدى بنك أوف أميركا ميريل لينش «من الصعب توقع أن يتشكل توافق سياسي وفي غيابه من الصعب توقع كيف يمكن الحصول على دعم لسد الاحتياجات المالية الخارجية».

وأضاف في الوقت الحالي لا يوجد برلمان ولا دستور ولا رئيس» وأثناء فترات الحكمة الدستورية العليا إلى ارتفاع تكاليف التأمين على ديون مصر إلى أعلى مستوى منذ ثلاث سنوات أي أن المستثمرين يضطرون لدفع مبالغ أكبر لتأمين على استثماراتهم في ديون مصر مما اضطرهم إليه الانتفاضة التي اطاحت مبارك. وقررت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني يوم الجمعة خفض تصنيفها للديون السيادية على مصر درجة أخرى وبرزت احتمالات اتخاذ قرارات أخرى مماثلة خلال فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً المقبلة.